

أخرجها ومن يطلبها وإن كان هذا الأمر شرعياً وكره
لنا كان متعلقاً بالسُّلطان ذكرناه في فاعلته فهو
أعلم أن هذا الأمر من أهم أمور الإسلام وأعظم قواعد
الأحكام وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم
والخلفاء الراشدين به أتم عناية وبعثوا فيه السُّعاة
إلى الأقطار لاستخراجها لتصرف في مصارفها الشرعية
فمن بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم عزير
الخطاب ومعاذ بن جبل واتفق العلماء على أنه شرط
أن يكون مسلماً حراً عادلاً في الزكوة وما الأفضل

وشرى الملك المال بنفسه ويضعه إلى الإمام قال أصحابنا
الشافعي رضي الله عنه إذا كانت الأموال باطنية
وهي الذهب والفضة والركاز وعروض التجارة
والإمام عادل والصحيح عند الجمهور يدفعه إلى الإمام
ومن أصحاب الشافعي من قطع بالدفع إلى الإمام إذا
كان عادلاً وأما الأموال الظاهرة وهي الزروع والثمار
والمواشي والمعادن والقول القديم للشافعي وجوب دفعها
إلى الإمام سواء كان عادلاً أو جباراً حتى لو فرق نفسه
بجور عليه دفعها نائياً إلى الإمام ووقف إرسال النساء

مام

عنت